

Distr.: General
2 October 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٥٣

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كا (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

بيان أدلى به الرئيس

النظر في مشروع القرار بشأن بيت لحم ٢٠٠٠

النظر في مشروع تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة الوارد في الوثيقة

A/AC.183.2000/CRP.2

التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief,

Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - تم إقرار جدول الأعمال.

بيان أدلى به الرئيس

٢ - الرئيس: قال إنه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ظلّت هيئة مكتب اللجنة تشارك في حوار مع وفد الاتحاد الأوروبي في سعي من أجل إقامة علاقة بناءة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، عقدت اجتماعاً مع ممثلي الاتحاد الأوروبي حيث أحاطتهم علماً بالأنشطة الجارية التي تضطلع بها اللجنة، بما في ذلك المشروع المتعلق بتحديث سجلات لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، والأنشطة التي تعتزم للجنة القيام بها أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

٣ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أقام رئيس جمهورية السنغال باسم اللجنة، حفل استقبال تكريماً للسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، حضره رؤساء دول وحكومات وكثير من كبار المسؤولين الفلسطينيين ومسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة ووفود لدى الأمم المتحدة وغيرهم من الضيوف البارزين.

٤ - وكما تدرك اللجنة، كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس مسرحاً لمواجهات كثيفة قاتلة بين قوات الدفاع والشرطة الإسرائيلية والفلسطينيين المدنيين المحتجين على الزيارة الاستفزازية تماماً التي قام بها زعيم المعارضة السيد أرييل شارون للحرم القدسي الشريف بصحبة مجموعة من أعضاء الليكود في الكنيسيت وعلى القوة غير المناسبة التي استخدمتها قوات الدفاع الإسرائيلية لإخماد المتظاهرين. وتجاوز إجمالي الخسائر البشرية ٨٠ قتيلاً و ٢٠٠٠ جريح، والمفجع كثيراً أنه كان من بين الضحايا

أطفال فلسطينيون. وتم في وقت لاحق التوصل في باريس وشرم الشيخ إلى تفاهات ترمي إلى إنهاء العنف. وأضاف أنه كرد فعل لإزاء الحالة على أرض الواقع والعنف المتصاعد، وجّه رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى الأمين العام (A/55/440-S/2000/936)، قامت الأمانة العامة بتعميمها.

٥ - واستطرد قائلاً إنه عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن في ٣ و ٤ و ٥ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ للنظر في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية". وأضاف أنه أدلى ببيان في ٤ تشرين الأول/أكتوبر بصفته رئيساً للجنة. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠).

٦ - وأشار إلى أنه كجزء من البرنامج التدريبي للجنة لسنة ٢٠٠٠ بشأن موظفي السلطة الفلسطينية، مكث اثنان من موظفي السلطة الفلسطينية في شعبة الحقوق الفلسطينية منذ بدء الدورة الحالية للجمعية العامة للتعرف بأنفسهم على عمل الأمم المتحدة وأمانتها العامة. ومن المأمول فيه أن يكون هذا التدريب مفيداً لهما وأن يمكنهما من فهم أفضل لأهداف وأنشطة المنظمة، ولعمل أمانتها العامة وأجهزتها الأخرى.

النظر في مشروع القرار بشأن بيت لحم ٢٠٠٠

٧ - الرئيس: قال إن نص مشروع القرار الذي سيقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال قد نظرت فيه هيئة المكتب ووافقت عليه. وتم استكمال مشروع القرار من خلال إضافة فقرتين إلى الديباجة وإدخال تعديلات طفيفة على بعض الفقرات الأخرى. وأعرب عن الأمل في اعتماد مشروع القرار بتوافق

الآراء كما كان الحال في قرار الجمعية العامة ٢٧/٥٣ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ستضاف جملة جديدة و ٢٢/٥٤.

٨ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على مشروع القرار المعنون "بيت لحم ٢٠٠٠".

٩ - تمت الموافقة على مشروع القرار المعنون "بيت لحم ٢٠٠٠".

١٠ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى رسالة بعث بها إلى الأمين العام (A/55/370) توجز أنشطة اللجنة خلال العام الماضي لدعم مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ للسلطة الفلسطينية.

النظر في مشروع تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/AC.183/2000/CRP.2

١١ - السيد بالزان (مالطة) المقرر: قدّم مشروع التقرير A/AC.183/2000/CRP.2، فقال إنه تم النظر في مشروع التقرير والموافقة عليه من قِبَل هيئة المكتب التابع للجنة. وأضاف أن المشروع يغطي التطورات منذ اعتماد التقرير السابق، وأدخلت إضافات في آخر لحظة لتعكس نشوب العنف في المنطقة ومداولات مجلس الأمن في هذا الصدد.

١٢ - وقال إن خطاب الإحالة وجّه الانتباه إلى شواغل اللجنة في مرحلة حاسمة في تاريخ الشعب الفلسطيني. ويحدد الفصل الأول بإيجاز أهداف اللجنة ومنظورها بشأن الأحداث التي وقعت أثناء العام. ويلخص الفصلان الثاني والثالث ولايات كل من اللجنة وشعبة الحقوق الفلسطينية وإدارة شؤون الإعلام ويتضمّن معلومات عن تنظيم عمل اللجنة خلال العام.

١٣ - وفي الفصل الرابع، الذي يستعرض الحالة فيما يتعلق بقضية فلسطين كما رصدتها اللجنة أثناء العام، تحيط اللجنة علماً بعدد من الخطوات المشجّعة التي اتخذت تنفيذاً لمذكرة تفاهم شرم الشيخ. ولبيان الإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن

"وتابعت اللجنة باهتمام كبير المداولات التي جرت في مجلس الأمن فيما يتعلق بنشوب العنف ورحّبت باعتماد القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (انظر الفقرات ٢٩-٣١)".

١٤ - ويستعرض الفصل الخامس الإجراء الذي اتخذته اللجنة. ويصف الجزء ألف الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى لتعزيز الحقوق الفلسطينية. وفي ضوء الإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن على مدى عطلة نهاية الأسبوع الماضي، سيتم استكمال السطر قبل الأخير من الفقرة ٢٩ عبارة نصها: "٣ و ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠"، وسوف تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة ٣٠، نصها كما يلي:

"وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اعتمد مجلس الأمن، في جلسته ٤٢٠٥، القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، المقدم من أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، مالي، ماليزيا وناميبيا. وفي هذا القرار، شجب المجلس الاستفزاز الذي وقع في الحرم الشريف في القدس في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والعنف الذي أعقبه هناك وفي أماكن أخرى مقدسة وفي مناطق أخرى في جميع أنحاء الأراضي المحتلة من جانب إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، مما أسفر عن وفاة أكثر من ٨٠ فلسطينياً ووقوع إصابات أخرى كثيرة. وطلب إلى إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بالتقيد تماماً بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وأدان المجلس أعمال العنف، لا سيما الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، مما أسفر

التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس

١٩ - الرئيس: قال إن الإحباط أصاب الاعتقاد بأن اجتماعات قمة الألفية، لا سيما تلك التي جرت بين الرئيس عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية والسيد باراك، رئيس وزراء إسرائيل، والرئيس كليتون وزعماء آخرين في العالم، ستعطي قوة دفع جديدة لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط وتتيح للأفرقة المتفاوضة استئناف عملها، حيث نهارت عملية التفاوض نتيجة الأحداث التي وقعت في ساحة الحرم القدسي الشريف وما أعقبها من مواجهات عنيفة وإراقة للدماء. غير أن اللجنة رحبت بالجهود الدبلوماسية التي تلت ذلك لإحياء عملية السلام من خلال الاجتماعات التي عقدت الأسبوع الماضي في كل من باريس وشرم الشيخ. ولا يزال مجلس الأمن يقي هذه المسألة قيد نظره، وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر اعتمد المجلس القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠).

٢٠ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): قال إنه، قبل الحالة الخطيرة والمتدهورة التي نشأت في الأراضي المحتلة نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية، كانت هناك آمال كبيرة لدى جميع الأطراف بإمكانية تحقيق انفراجة حقيقية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط وبأن فلسطين على وشك أن تصبح عضواً كاملاً في الأمم المتحدة. وأضاف أنه في بيانه أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة شرح بالتفصيل موقف فلسطين بشأن عملية التفاوض والأحداث التي وقعت في كامب ديفيد وما بعدها.

٢١ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، قاد السيد إيريل شارون، عضو البرلمان الإسرائيلي وزعيم حزب الليكود، مجموعة من أنصاره في زيارة خطيرة واستفزازية للحرم الشريف كان الغرض منها تأكيد المزاعم الإسرائيلية غير الشرعية بالسيادة

عن إصابات وخسائر في الأرواح. ودعا إسرائيل إلى الوقف الفوري للعنف وإلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان توقّف العنف ولتجنّب القيام بأعمال استفزازية جديدة وعودة الحالة إلى طبيعتها على نحو يعزز آفاق عملية السلام في الشرق الأوسط، وشدد على أهمية إنشاء آلية لإجراء تحقيق سريع وموضوعي في الأحداث الدامية التي وقعت في الأيام القليلة الماضية بهدف منع تكرارها؛ ورحّب بالجهود المبذولة في هذا الصدد؛ ودعا إلى استئناف فوري للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط وفق الأسس المتفق عليها بغرض تحقيق تسوية مبكرة ونهائية بين الجانبين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ودعا المجلس الأمين العام إلى مواصلة متابعة الحالة وإبقاء المجلس على علم بتطوراتها، وقرر متابعة الحالة عن كثب وإبقاء المسألة قيد النظر.

١٥ - وقال إن الجزء بء يتضمن بياناً عن تنفيذ برنامج عمل كل من اللجنة وشعبة الحقوق الفلسطينية، ويقدم سرداً موجزاً لمختلف الاجتماعات الدولية التي تم تنظيمها أثناء العام. ويعرض الجزء جيم الإجراءات المتخذ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢/٥٤ المعنون "بيت لحم ٢٠٠٠". ويتضمن الفصل السابع استنتاجات اللجنة وتوصياتها.

١٦ - وأشار إلى أنه طبقاً للممارسة المعمول بها، ستواصل الأمانة العامة استكمال مشروع التقرير بالتشاور مع المقرر حسب الحاجة، لكي تبين أية تطورات جديدة قد تنشأ قبل إرسال مشروع التقرير إلى الجمعية العامة.

١٧ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد التقرير لتقديمه إلى الجمعية العامة.

١٨ - تقرر ذلك

لإطلاق النار مع القوات الإسرائيلية. غير أنه ليس هناك أي نمط لاشتباك كلي من جانب الشرطة مع الجيش الإسرائيلي. وأضاف أن تلك الأحداث تشكّل حملة إجمالية للعنف من جانب جيش محتل ضد سكان مدنيين تماماً مما يعد انتهاكاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وللاتفاقات القائمة بين الجانبين.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن إسرائيل نشرت قدراً كبيراً من المعلومات المغلوطة فيما يتعلق بضريح يوسف القريب من نابلس، وحولت السلطة القائمة بالاحتلال بالفعل المكان إلى موقع عسكري محصّن بشدة، وفي الأيام الأخيرة قتل ١٨ فلسطينياً هناك، وهي حقيقة تفسر غضب السكان والدمار الذي لحق بالمكان بعد انسحاب قوات الأمن الإسرائيلية. واتخذ الجانب الفلسطيني بالفعل إجراءات فورية لإصلاح الأضرار وتوفير حماية فعّالة للموقع.

٢٦ - ولفت الأنظار أيضاً إلى استمرار الأعمال البربرية ضد العرب داخل إسرائيل نفسها، وهي مسألة منفصلة تماماً عن الحملة التي تشنها السلطة القائمة بالاحتلال ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وأشار إلى أن الشرطة الإسرائيلية واصلت شن حملتها الوحشية ردّاً على المظاهرات التي قام بها العرب الإسرائيليون تضامناً مع إخوانهم في فلسطين. وعلاوة على ذلك، واصل الغوغاء الإسرائيليون نهب ممتلكات العرب الإسرائيليين والتحرش بهم. وتم منذ يومين فقط اقتحام المسجد التاريخي في طبرية بالخليل وإشعال النار فيه، وفي الناصرة هاجم ١٠٠٠ إسرائيلي السكان وقتلوا اثنين منهم، وبذلك وصل إجمالي عدد القتلى من العرب الإسرائيليين إلى ١٣ شخصاً خلال العام الحالي، فضلاً عن عدد كبير من المصابين. والحملة مستمرة، ففي اليوم نفسه، أفادت وكالات الأنباء عن وفاة صبي آخر في الثانية عشر من العمر على يد القوات الإسرائيلية في غزة ونقل صبي آخر إلى المستشفى وهو في حالة خطيرة.

على الموقع. ورافق السيد شارون مئات من أفراد قوة الدفاع الإسرائيلية، مما زاد من حدة التوتر وأدى إلى اشتباكات بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الدفاع الإسرائيلية داخل الحرم الشريف وفي بقية أنحاء القدس الشرقية. وفي اليوم التالي، وعقب صلاة الجمعة، اجتاحت قوات الدفاع الإسرائيلية الحرم الشريف، المسجد الأقصى الثالث في الإسلام، مستخدمة الرصاص المطاطي والذخيرة الحية ضد المصلين. وقتل في هذا الهجوم خمسة مدنيين فلسطينيين وجرح نحو ٢٠٠ آخرين. وغني عن القول بأن تلك الأعمال تشكل جريمة حرب بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩.

٢٢ - ومضى قائلاً إن الاشتباكات بين قوات الدفاع الإسرائيلية والمدنيين الفلسطينيين امتدت فيما بعد لتشمل أماكن أخرى من بينها بيت لحم ورام الله وباقي أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي حملتها الإرهابية تلك، استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية، الطلقات عالية السرعة وكذلك المقذوفات المضادة للدبابات والصواريخ والقنابل اليدوية بل وحتى المروحيات المسلحة. وتقدمت الدبابات الإسرائيلية إلى عديد من المدن الفلسطينية لتحتل مواقع كثيرة تحرسها الشرطة الفلسطينية لتستخدمها في مرحلة لاحقة. وبحلول يوم الأحد، ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٧٦ فلسطينياً وجرحت نحو ٢٥٠٠ آخرين، كثير منهم في حالة حرجة.

٢٣ - وقال إن المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين ارتكبوا أيضاً أعمالاً إجرامية، حيث أنهم يشاركون مراراً في التحرش وأعمال العنف الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين الذين تم تعذيب أحدهم وقتله في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٤ - وبعد ثلاثة أيام من هذا العنف، عمد بعض رجال الشرطة الفلسطينية الذين راعهم قسوة الهجمات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، إلى استخدام أسلحتهم في تبادل

القانوني للحالة، لا سيما الحقيقة القائلة بأن إسرائيل سلطة قائمة بالاحتلال وأنما مقيّدة باتفاقية جنيف الرابعة. وبالإضافة إلى ذلك، أدان القرار أعمال العنف والاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، ودعا إلى إنهاء سريع للعنف وطالب الأمين العام بمواصلة متابعة الحالة وإبقاء المجلس على علم بتطوراتها. ودعا القرار أخيراً إلى استئناف المفاوضات على الفور في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط استناداً إلى الأسس المتفق عليها.

٣٠ - وغني عن القول إن اعتماد القرار لم يكن سهلاً. فقد حاول عضو دائم مؤثر من أعضاء مجلس الأمن عرقلة أي إجراء من جانب المجلس وفرض بيان رئاسي عديم المغزى، وبعد أن فشل في عرقلة صدور القرار، سعى إلى التخفيف من أحكامه. ولكن من حسن الحظ أن تصميم الأغلبية الساحقة لأعضاء المجلس هو الذي ساد وأسفرت المناقشة، التي شارك فيها ٥٠ متكلماً، عن اعتماد موقف واضح. ووجه الشكر، في هذا الصدد، إلى الممثل الدائم لناميبيا، الذي كان رئيساً للمجلس لهذا الشهر وإلى الممثل الدائم لماليزيا، المنسق لأعضاء حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن، وكذلك إلى أعضاء اللجنة الذين تبنوا القرار، وإلى غيرهم الذين يقدر الشعب الفلسطيني كثيراً ما قدموه من مساعدة ودعم خلال الأيام الثمان الصعبة لمداولات مجلس الأمن. وقال إنه بفضل جهودهم، تمكّن المجتمع الدولي من خلال المجلس من أن يبعث برسالة مناسبة إلى كلا الجانبين من شأنها أن تسهم إيجابياً في إيجاد مستقبل مختلف للشعب الفلسطيني وللمنطقة ككل.

٣١ - وقال إنه من العسير التنبؤ بما سيحمله المستقبل القريب، لكنه يأمل في أن الحالة، التي من العسير أن تستمر على ما هي عليه حالياً، سوف تتحسن وأن المجتمع الدولي برمته سوف يقنع إسرائيل بأن تتخذ القرارات السليمة.

٢٧ - وقال إنه بذلت في الأيام الأخيرة جهود لوقف وعكس مسار الأحداث. أما الاجتماعات المعقودة في باريس والتي ضمت قادة فلسطينيين وإسرائيليين ورئيس جمهورية فرنسا ووزير خارجية الولايات المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة، فإنها لم تسفر للأسف عن نتائج حاسمة. وفي اليوم التالي لانتهاء الاجتماعات، كان من المقرر أن تعقد اجتماعات مشابهة في شرم الشيخ، لكن رئيس وزراء إسرائيل رفض الدعوة التي وجهها إليه رئيس جمهورية مصر للمشاركة في الاجتماعات. وعلاوة على ذلك، اتخذت الحكومة الإسرائيلية بقيادة رئيس وزرائها، تدابير عديدة لزيادة التوتر، من بينها إنذارها النهائي الصادر منذ ثلاثة أيام. ومع ذلك، فإن الجهود مستمرة، ويجتمع حالياً الأمين العام مع قادة في المنطقة وتُبدل جهود لعقد مؤتمر قمة، إلا أنها حتى الآن دون نجاح. ويتلخص الموقف الفلسطيني في ضرورة إنشاء لجنة دولية لإجراء تحقيق عاجل وفعل في الحوادث المساوية الأخيرة بهدف منع تكرار وقوعها.

٢٨ - وفي الوقت نفسه، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) الذي يعتبره الجانب الفلسطيني في غاية الأهمية. ومن المأمول فيه أن يؤدي إلى وقف أعمال العنف، لا سيما الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، وامتثال السلطة القائمة بالاحتلال لالتزاماتها القانونية، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وأضاف أنه من المأمول فيه أيضاً أن يؤدي القرار إلى إحياء عملية السلام وإلى اتخاذ بعض الخطوات الإضافية الإيجابية.

٢٩ - وقال إن القرار يحتوي عديد من الأبعاد الهامة، من بينها التذكير في الفقرة الأولى من الديباجة، بمعظم القرارات ذات الصلة المتعلقة بالقدس والإشارة في الفقرة الأخيرة من الديباجة إلى ضرورة احترام الجميع تماماً للأماكن المقدسة في مدينة القدس واستخدام عبارة الحرم الشريف في مستهل فقرات منطوق القرار. وثمة بعد آخر هو تحديد الإطار

٣٢ - السيد زاخوس (قبرص): قال إن الزيارة إلى الحرم الشريف شكّلت استفزاز كان ينبغي تفاديه، لا سيما خلال المرحلة الحالية الحاسمة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأعرب عن ترحيب حكومته باعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) ودعا إلى تنفيذه على الفور.

٣٦ - وأشار إلى أن الزيارة التي تمت للحرم الشريف، المدعومة من جانب الحكومة الإسرائيلية، كانت هي الاستفزاز الرئيسي لقيام العنف الأخير. وكان القصد من الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة ضد الشعب الفلسطيني تضليل الرأي العام العالمي وإحباط آمال الفلسطينيين والعرب في كل مكان. وقد بذل العرب محاولات متكررة لتحقيق الهدف الاستراتيجي لإقامة سلام عادل وشامل في المنطقة ولكن دون جدوى. وعلى الرغم من أن قادة إسرائيل يقولون إنهم يريدون السلام، فإن ما يريدونه في الواقع هو أن يتركوا في سلام لكي يستطيعون مواصلة مذابحهم، واحتلالهم واستغلالهم لجميع موارد المنطقة. ولقد تجاهلوا قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام وأهداف مؤتمر مدريد، واستخدموا بدلاً من ذلك ادعاءات تاريخية زائفة لمحاولة التحكم في الأماكن المقدسة للمسلمين. وأضاف أن آلة القتل الصهيونية لا تشن حرباً عنصرية في الأراضي الفلسطينية وحسب، بل أيضاً ضد العرب في إسرائيل، مع حصانة تامة وتأييد من جانب قوة عظمى تدافع عن تلك الأعمال الإرهابية. وسأل لماذا لم يعتمد مجلس الأمن قراره في اليوم الأول لاندلاع أعمال العنف الأخيرة، ولماذا لم تقدم بلدان معيّنة ترتفع أصواتها كثيراً في الأمم المتحدة بياناً واحداً دعماً للضحايا.

٣٧ - وقال إن السبيل الوحيد لإنهاء المأساة التي يشهدها الفلسطينيون وغيرهم من العرب في الشرق الأوسط هو السلام القائم على الشرعية الدولية واستعادة الشعب

٣٣ - ومضى يقول إن قبرص يساورها الهلع والحزن لاندلاع العنف في وقت يبدو فيه الطرفان على مقربة من التوصل إلى حل. وأضاف أن المسألة الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط؛ وما لم تحل هذه المشكلة، سيصبح من المستحيل تحقيق تسوية شاملة ودائمة للذراع في الشرق الأوسط ككل، على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وبيّن التصعيد الحالي للعنف أن مبادرات السلام يجب أن تقوم على أساس القانون الدولي حتى تؤتي ثمارها. أما الحلول المقترحة، فإنها يجب أن تكون مقبولة لدى الشعوب المعنية بوصفها حلولاً عادلة. ولا ينبغي لها أن تستند إلى اعتبارات عابرة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مراعاة إحباطات السكان الذين عانوا طويلاً تحت الاحتلال وتطلعاتهم إلى ممارسة حقوقهم في السلام والكرامة والأمن.

٣٤ - وقال إن أعمال العنف الأخيرة، التي كان من بين ضحاياها أطفال أبرياء، لا تخدم مصالح أحد، ويجب أن تتوقف على الفور. وينبغي احترام الأماكن الدينية. وأضاف أن قبرص تطلب من إسرائيل الوفاء بالتزاماتها القانونية ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

٣٥ - السيد وهي (المراقب عن الجمهورية العربية السورية): قال إنه يقدّر ردّ فعل اللجنة والمنظمات الإقليمية إزاء المذبحة التي ارتكبتها إسرائيل مؤخراً بحق الفلسطينيين. وأضاف أن الفلسطينيين والجمهورية العربية السورية يخوضان كفاحاً مشتركاً من أجل الاستقلال والحرية وإنهاء الاحتلال الأجنبي. وما من شعب آخر في التاريخ تعرض للمعاناة التي

٤٠ - الرئيس: اقترح ضرورة أن تعتمد اللجنة البيان بشأن الفلسطينيين لحقه غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة في أراضيه عاصمتها القدس.

٣٨ - السيد فرهدي (أفغانستان): قال إن الأعمال التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي وقوات الشرطة، لا سيما تلك التي ترتكب بحق الأطفال تصدم الضمير الإنساني. وأضاف أن مدينة القدس ذات أهمية كبرى لأكثر من مليار مسلم في جميع أنحاء العالم، بينما ذكر المسجد الأقصى في القرآن. وأضاف أن الزيارة التي تمت للحرم الشريف كانت استفزازاً لا يستهدف الشعب الفلسطيني والدول العربية فحسب، بل أيضاً المجتمع الإسلامي برمته. وأضاف أنه يقدر الحقيقة القائلة بأن كثيراً من اليهود داخل إسرائيل وخارجها على حد سواء قد رفضوا موقف القوات العسكرية وقوات الشرطة الإسرائيلية وتعاطفوا مع الفلسطينيين.

٣٩ - السيدة دبالو (السنغال): قالت إن الصور الفظيعة الأخيرة للعنف المتجدد ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك البيان الذي أدلى به توماً المراقب عن فلسطين، لا بد لهما أن يزيدا من تصميم اللجنة على مضاعفة جهودها من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم، دفع الشعب الفلسطيني ثمنه غالياً. ويجب أن يظل المجتمع الدولي يقظاً لضمان وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة. وأعربت، في هذا الصدد، عن سرورها للإحاطة علماً بأن لجنة حقوق الإنسان ستعقد دورة استثنائية للنظر في الانتهاكات الأخيرة. وأضافت أنها تأمل في أن تستأنف المفاوضات بأسرع ما يمكن من أجل تسوية نهائية تمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق السلام لجميع الشعوب في الشرق الأوسط.

”في الجلسة ٢٥٣، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ناقشت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، واندلاع العنف الناجم عن زيارة لموقع الحرم الشريف المقدس قام بها زعيم المعارضة الإسرائيلية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأصدرت البيان التالي:

”تعرب اللجنة عن شديد قلقها إزاء المواجهات المستمرة في مدينة القدس القديمة وجميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد أسفر أسبوعان تقريباً من تصاعد العنف واستخدام القوة المفرطة من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية عن مقتل أكثر من ٨٠ فلسطينياً، من بينهم أكثر من ٢٠ طفلاً وما يزيد أيضاً على ٢٠٠٠ من الجرحى. واللجنة مترعة كثيراً من فقدان الأرواح جاءت نتيجة هذه المواجهات. وهي مصدومة أيضاً بسبب حالات الوفاة المأساوية في صفوف أطفال فلسطينيين أبرياء. وترى اللجنة أن هذه المواجهات العنيفة جاءت كنتيجة مباشرة لسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي وفشل إسرائيل في احترام التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

مسؤوليتها الدائمة إزاء جميع الجوانب المتعلقة بقضية فلسطين. بما فيها مسألة القدس، إلى أن يتم حلها بطريقة مرضية. بما يتفق وقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن وطبقاً للشرعية الدولية، وحتى تتحقق بالكامل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف“.

٤١ - اعتمد البيان.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/١٠.

وتؤمن اللجنة بشدة بأن رفض إسرائيل التقيّد بقواعد القانون الدولي، وكذلك استمرار عدم إحراز تقدم في مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، سيخلفان أثراً مدمراً على عملية السلام وقد يعرضان للخطر آفاق السلام في المنطقة. وإذا تدرك اللجنة الحاجة إلى إنقاذ عملية السلام وإعادة الحالة على أرض الواقع إلى وضعها الطبيعي، فإنها تؤكد من جديد دعمها القوي للجهود المبذولة في الأيام العديدة الماضية من جانب الجهات الراعية لعملية السلام وكذلك من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسي جمهوريتي فرنسا ومصر. وتأمل اللجنة في أن تسهم هذه الخطوات في الحد من تصاعد العنف وتخفيف التوترات بين الجانبين واستئناف الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني في وقت مبكر.

وفي ضوء ما سلف، ترحب اللجنة بالمداولات في مجلس الأمن بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية" واعتماد القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ولما كانت المواجهات على أرض الواقع مستمرة والأرواح البشرية لا تزال معرضة للخطر، فإن اللجنة تدعو إلى التنفيذ العاجل والتام للقرار سالف الذكر والوقف الفوري لجميع أعمال العنف.

وتكرر اللجنة موقفها الداعي إلى ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة ممارسة